

هل سيكون انسحاب قطر من منطمة "أوبك" مقدمًا لانسحابها "الأكبر" من مجلس التعاون الخليجي؟

ولماذا نختلف مع وزير نفطها ونجزم بأنه قرار "سياسي" بالدسرجة الأولى واحتجاجًا على الهيمنة السعوديّة؟ ومن هي الدولة التّالية التي ستتبع الدّوحة وتُغادر المنطمة؟ إيران مثلاً؟

دولة قطر "مغرمة" دائمةً بالمفاجآت وتصدّر العناوين الرئيسيّة في الصحف ونشّرات الأخبار التّلفزيونيّة، وآخر مفاجأتها، الإعلان صباح اليوم عن عزيمتها الانسحاب من منطمة الدّول المُصدّرة للنفط "أوبك" التي انضمت إلى عضويتها عام 1961، أيّ لنحو ستّة عقود، اعتبارًا من شهر كانون الثّاني (يناير) المُقبل.

السيد سعد شريفة الكعبي، وزير الدّولة القطريّ لشؤون الطّاقة، أعلن هذا القرار في مؤتمر صحافيّ عقده صباح اليوم، وقيل يومين من اجتماع وزراء نفط المنطمة (أوبك) في فيينا يوميّ الخميس والجمعة القادمين لوضع استراتيجية جديدة تتضمّن تخفيض حصص الإنتاج بحواليّ 5 بالمئة، لوقف انهيار الأسعار التي انخفصت بنسبة 30 بالمئة في الأسابيع الأخيرة، ووصلت إلى أقلّ من 60 دولارًا للبرميل بعد أن بلغت 86 دولارًا في شهر تشرين أوّل (أكتوبر) الماضي.

الوزير الكعبي قال إنّ القرار ليس سياسيًّا، وإنّما للتّركيز على إنتاج الغاز المُسيل الذي تُعتبر دولة قطر أكبر مُصدّر له في العالم حيثُ وصلت صادراتها إلى 77 مليون طن سنويًّا، وتُريد رفعها إلى 110 أطنان في حُدود عام 2024.

لا نعتقد أنّ هذا التّبرير لقرار الانسحاب سيُقنع الكثيرين، سواء داخل "أوبك" أو خارجها، فالعضوية داخل المنطمة التي لعبت قطر دورًا نشطًا فيها منذُ عام 1961 رُغم كونها الأصغر فيها (إنتاجها الحاليّ 600 ألف برميل يوميًّا) لا يُعيقُ تطويرها لحقولها الغازيّة وزيادة صادراتها بالتّالي.

القرار سياسيٌ بامتياز، ويَجِبُ النظر إليه في ظلّ التوتُّر الكبير في علاقاتها مع المملكة العربية السعودية، والحرب الإعلامية المتصاعدة بينهما منذ فرض الأخيرة وحلفائها (الإمارات، مصر، والبحرين) حصارًا على قطر قبل أكثر من عام، وتقدّمها للائحة تضم 13 شرطًا لا بُدَّ من الاستجابة لها لرفع الحصار على رأسها إغلاق قناة "الجزيرة"، ووقف دعم "الإرهاب"، وإنهاء العلاقة مع حركة "الإخوان المسلمين".

ويرى السيد عبد الصمد العوضي، الخبير الكويتي العالمي في شؤون الطاقة، الذي مثّل بلاده في منظمّة "أوبك" لمُدّة 21 عامًا، أنّ قرار الانسحاب القطري هو قرارٌ احتجاجيٌ بالدّرجة الأولى، وقال لـ"رأي اليوم" أنّ دولة قطر باتت تشعر أنّ هُناك ثلاث دُوَلٍ تُسيطر على أسواق الطاقة وأسعارها حاليًّا هي المملكة العربية السعودية وروسيا وأمريكا الذي أدّى إلى تراجع دَوْرٍ مُنظّمّة "أوبك" في هذا المضمار.

هُناك سؤالان مطروحان بقوّةٍ على ضوء هذا القرار القطري: الأول، عمّا إذا كان سيؤدّي إلى انسحاب دُوَلٍ أُخرى، وللأسباب نفسها؟ أمّا الثاني، فيدور حول عدم انسحاب إيران التي تُعتبر من أكثر المتضررين من المملكة العربية السعودية وسياساتها المتتمثّلة في العمل مع أمريكا لخفض أسعار النفط، بضحّ أكثر من مليون برميل في الأسواق العالمية لإغراق الأسواق، وخلق فائض كبير يُؤدّي إلى انخفاض الأسعار، ممّا ينعكس سلبيًّا على العوائد الإيرانية ويزيد من أخطار الحصار؟

انسحاب قطر من منظمّة "أوبك" ليس السّابِقة الأولى على أيّ حال، فقد أقدمت على الخطوة نفسها أندونيسيا عام 2008، ولكنها عادت إليها، ولا نعرّف ما إذا كان الانسحاب القطري مؤوَّفّقًا أم نهائيًّا على أيّ حال.

مصادر خليجية تحدّثت إليها "رأي اليوم" لا تستبعد أن تُقدّم دولة قطر على خطوة أكبر في الأيام المُقبلية، أي إعلان انسحابها من مجلس التعاون الخليجي الذي ستُعقد قمته المُقبلية السنوية الأحد المُقبل في الرياض، فحتّى هذه اللحظة لم تُعلن دولة قطر عن مُشاركتها فيها، وما إذا كان الأمير تميم بن حمد آل ثاني سيُراسمُ وفدّها إلى القرمّة.

انسحاب قطر من منظمّة "أوبك" قد لا يُؤدّي إلى انهيارها بسبب دورها المحدود فيها، لكنّ الوضع قد يكون مُختلفًا إذا ما قرّرت الانسحاب من مجلس التعاون الخليجي الذي يُعاني من الانقسامات الحادّة حاليًّا.. والكُويت أعلم.

"رأي اليوم"